

الاستراتيجية السياسية الصامتة للأئمة الأطهار دراسة في منهج المقاومة غير المباشرة ورفض

السلطة الجائرة

حامد آل يمين

أستاذ مساعد، كلية المعارف والفكر الإسلامي، جامعة طهران

م.م. ابتسام زيدان عودة الكناني

Assistant Professor, Faculty of Islamic Knowledge and Thought, University of Tehran

Hamed Aleyamin

M.M. Ibtisam Zaidan Awda Al-Kinani

Teacher in the Third Karkh Education Directorate

Specialization: Islamic History

Senior Teacher

aleyamin@ut.ac.ir

الملخص

يتناول هذا البحث مفهوم الاستراتيجية السياسية الصامتة التي انتهجها الأئمة الأطهار (عليهم السلام) في تعاملهم مع السلطات الجائرة، بوصفها نموذجاً متميزاً للمقاومة غير المباشرة في إطار الفكر السياسي الإسلامي. وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن هذا الصمت لم يكن تعبيراً عن السلبية أو الانكفاء عن الشأن العام، بل مثل خياراً استراتيجياً واعياً، نابغاً من رؤية أخلاقية عميقة لمفهوم السياسة والشرعية وطبيعة الصراع مع الاستبداد. ويعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي مدعوماً بالمنهج المقارن، من خلال دراسة الظروف السياسية التي عاصرها الأئمة الأطهار، وتحليل مواقفهم العملية والفكرية تجاه الأنظمة الأموية والعباسية. كما ركزت الدراسة على توضيح مفهوم السياسة في الرؤية الإسلامية، وأسس المقاومة غير المباشرة، ومفهوم الشرعية في الفكر الإمامي، مع تتبع تجليات هذه المفاهيم في سيرة الأئمة ومواقفهم المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستراتيجية السياسية الصامتة استندت إلى مجموعة من المرتكزات الجوهرية، أبرزها: الامتناع عن إضفاء الشرعية على السلطة الجائرة، والعمل على بناء الوعي الاجتماعي والفكري، وتفكيك الخطاب الديني المؤدلج الذي وظفته السلطة لخدمة مصالحها، وتقديم الصمت بوصفه موقفاً احتجاجياً أخلاقياً واعياً، يحافظ على جوهر الرسالة الإسلامية ويحول دون الانجرار إلى الفوضى أو العنف غير المحسوب، كما بيّنت الدراسة أن هذا النهج أسهم في صون العقيدة من التحريف، وضمان استمرارية خط الإمامة، وترسيخ أسس فكرية وأخلاقية كان لها أثر بالغ في تطور الفكر السياسي الشيعي في المراحل اللاحقة. ويخلص البحث إلى أن تجربة الأئمة الأطهار (عليهم السلام) تقدم نموذجاً حضارياً متقدماً في مقاومة الظلم، يؤكد أن التغيير الحقيقي والمستدام لا يتحقق بالقوة وحدها، بل من خلال بناء الإنسان الواعي، وترسيخ القيم، وممارسة الفعل الأخلاقي طويل الأمد في مواجهة الاستبداد.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية السياسية الصامتة، الأئمة الأطهار، المقاومة غير المباشرة، الشرعية السياسية، السلطة الجائرة.

Abstract

This study examines the concept of the **silent political strategy** adopted by the infallible Imams (peace be upon them) in confronting unjust authority, presenting it as a distinctive model of indirect resistance within Islamic political thought. The research is based on the premise that the Imams' political silence was neither passive nor a withdrawal from public affairs, but rather a conscious and strategic choice rooted in a profound ethical understanding of politics, legitimacy, and the nature of authoritarian power.

Employing a historical-analytical methodology, supported by a comparative approach, the study explores the political contexts in which the Imams lived and analyzes their intellectual and practical positions toward Umayyad and Abbasid regimes. It focuses on clarifying the Islamic conception of politics, the foundations of indirect resistance, and the notion of political legitimacy in Imami thought, while tracing their concrete manifestations in the conduct of the Imams. The findings demonstrate that the silent political strategy rested on several core pillars, including the refusal to legitimize unjust authority, the construction of social and intellectual awareness, the deconstruction of ideologized religious discourse employed by ruling powers, and the use of silence as a form of conscious moral protest that preserves the religious mission and avoids chaos and uncalculated violence. The study further reveals that this approach played a vital role in safeguarding religious doctrine, ensuring the continuity of the Imamate, and shaping enduring intellectual and ethical foundations that significantly influenced later Shi'i political thought. The study concludes that the experience of the infallible Imams offers a sophisticated civilizational model of resistance, affirming that genuine and sustainable change is not achieved through force alone, but through cultivating conscious individuals, reinforcing moral values, and engaging in long-term ethical action.

Keywords: Silent political strategy, Infallible Imams, indirect resistance, political legitimacy, unjust authority.

المقدمة

منذ أقدم العصور، انشغل الفكر الإنساني بمحاولة التمييز بين الثنائيات المتقابلة التي تشكل جوهر التجربة البشرية، مثل الخير والشر، والفضيلة والرذيلة، والحق والباطل، والعدل والظلم، والحسن والقبح، وغيرها من المتقابلات التي تتجلى في مختلف مجالات التفكير الإنساني وممارساته الحياتية. وقد بدا العالم، في أغلب مراحل التاريخ، وكأنه يحمل نسبًا متقاربة من هذه الثنائيات، بحيث لم يخلُ عصر من الخير والشر معًا، وإن اختلفت مواضع تجليهما وانتقالهما من حضارة إلى أخرى ومن إمبراطورية إلى غيرها. غير أن هذا التحول المستمر يؤكد حقيقة مفادها أن الثبات المطلق ليس من سنن الحياة، وأن الخير والشر في حركة دائمة من التعاقب والتداخل. ومع ذلك، فإن هذا الواقع المنقلب لا يبرر استسلام الإنسان أو عزوفه عن مقاومة الظلم والانحراف. فعلى امتداد التاريخ، وُجدت شخصيات وجماعات سعت إلى ترسيخ قيم الخير والعدل والفضيلة، وجعلت من حياتها نماذج مضيئة في مسيرة البشرية نحو المثل العليا. وإذا كان مجابهة التيار الجارف للظلم ليست ممكنة دائمًا، فإن توجيهه أو الحد من اندفاعه يظل خيارًا متاحًا، وهنا يبرز الدور الجوهرى للفكر بوصفه أداة للوعي والنقد وكشف الزيف. فالعقل البشري يتميز بقدرته على تأمل ذاته، وتحليل الواقع، والتمييز بين الحقيقة والباطل، وهو ما يمنحه دورًا محوريًا في مقاومة الانحراف والاستبداد. وتُعد إشكالية العلاقة بين الفكرة والواقع، أو بين النظرية والتطبيق، من أكثر القضايا التي شغلت الإنسان الساعي إلى الإصلاح والتقدم. وقد تصدت لها الفلاسفة والأديان على حد سواء، محدثة من خطورة الانفصال بين القول والعمل. وفي هذا السياق، يشير القرآن الكريم إلى هذا التناقض بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتًا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾، في تأكيد واضح على مركزية الاتساق الأخلاقي بين المبدأ والسلوك. وتعتبر مسألة العلاقة بين السلطة والدين من أكثر القضايا تعقيدًا في التاريخ الإسلامي، وخصوصًا في فترة الإمامة لدى أهل البيت عليهم السلام. فقد واجه الأئمة الأطهار سلسلة من التحديات السياسية والاجتماعية التي فرضتها السلطة الحاكمة، والتي غالبًا ما كانت متسلطة وغير عادلة، تسعى لإخضاع المجتمع وإضعاف الدور الديني للأئمة. ورغم ذلك، لم يلجأ الأئمة إلى المقاومة المسلحة المباشرة في أغلب الحالات، بل اتخذوا منهجًا سياسيًا صامتًا قائمًا على الصبر، والمراقبة، والتوجيه الاجتماعي، وإعلاء القيم الدينية والأخلاقية، مع رفضهم للظلم والطغيان بصورة غير مباشرة. هذه الاستراتيجية السياسية الصامته تمثل نموذجًا فريدًا في الفكر السياسي الإسلامي، حيث يمكن ملاحظة الجمع بين الالتزام الديني الكامل والقدرة على مقاومة السلطة الجائرة بدون الانزلاق إلى النزاعات المسلحة أو الفوضى. فقد أظهرت الدراسات التاريخية والروائية كيف استطاع الأئمة الأطهار، من الإمام علي عليه السلام إلى الإمام الحسن والإمام الحسين عليهم السلام، ومن بعدهم بقية الأئمة، أن يحافظوا على استقلاليتهم الفكرية والسياسية، وأن يبيلوروا مواقفهم من السلطة الحاكمة بأساليب دقيقة تتوافق مع مبادئ الدين الإسلامي، مع حماية أتباعهم والمجتمع من العنف والتدمير. إن فهم هذه الاستراتيجية يتطلب دراسة السياق التاريخي والسياسي الذي عاشه الأئمة الأطهار، بما في ذلك ضغوط السلطة الأموية والعباسية، ومحاولات السلطة إضعاف الإمامة وطمس دورها الاجتماعي والديني. كما يتطلب البحث دراسة المواقف الفردية للأئمة، وتصرفاتهم في مواجهة المحاكمات السياسية، والتهديدات المباشرة، وحملات التشويه الإعلامي آنذاك، إضافة إلى تحليل الوسائل التي استخدموها في التأثير على المجتمع من خلال التعليم، والوعظ، والنصح، وتربية الأتباع على قيم الحق والعدل والصبر على الظلم. لقد اعتبر العديد من الباحثين أن هذه المقاومة غير المباشرة كانت منهجًا فعالًا للحفاظ على الكيان الديني والسياسي للأمة الإسلامية، على الرغم من قلة الإمكانيات المتاحة أمام الأئمة.

فالاستراتيجية الصامتة لم تكن مجرد صبر سلبي، بل كانت خطة مدروسة لإيصال الرسالة الدينية والأخلاقية، وبناء الوعي الاجتماعي والسياسي، دون التعرض لمجازفات قد تؤدي إلى انهيار المجتمع أو استشهاد جماعي غير محسوب. وقد ساعد هذا المنهج على ترسيخ مفاهيم العدل، والمساواة، ورفض الطغيان، ما أدى إلى بقاء تأثير الأئمة الأطهار حاضرًا في النفوس والأجيال التالية، رغم القمع والاضطهاد.

أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الاستراتيجية السياسية الصامتة تكمن في عدة محاور: أكاديميًا، فهي تسهم في إثراء البحث العلمي في مجالات الدراسات الإسلامية، والعلوم السياسية، والتاريخ الإسلامي، عبر تقديم رؤية دقيقة عن مقاومة السلطة الظالمة بوسائل سلمية وغير مباشرة. اجتماعيًا، تساهم هذه الدراسة في فهم كيفية توجيه المجتمعات نحو الإصلاح والتغيير دون اللجوء إلى العنف، وهو درس مهم في مواجهة الطغيان والاستبداد في مختلف العصور. ودينيًا، توضح الدراسة الدور الريادي للأئمة الأطهار في توجيه الأمة نحو القيم الإسلامية العليا، بما يعزز الوعي بالقيم الأخلاقية والاجتماعية المستمدة من النصوص الدينية.

إشكالية البحث

وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي: كيف استخدم الأئمة الأطهار الاستراتيجية السياسية الصامتة لمقاومة السلطة الجائرة، وما الوسائل التي اعتمدها عليها لتحقيق أهدافهم الدينية والاجتماعية والسياسية دون الانزلاق في النزاعات المسلحة؟ ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية تشمل:

١. ما السياق التاريخي والسياسي الذي فرض على الأئمة الأطهار اتخاذ منهج المقاومة غير المباشرة؟
٢. ما الأساليب والوسائل التي اتبعتها الأئمة في مقاومة الظلم السياسي والاجتماعي؟
٣. كيف أثرت هذه الاستراتيجية على استمرارية الرسالة الدينية للأئمة وتأثيرهم على المجتمع الإسلامي؟

أهداف البحث

تتبع أهداف البحث من محاولة تقديم دراسة تحليلية متعمقة حول منهج الأئمة الأطهار في مواجهة السلطة الجائرة، وتحديد عناصر الاستراتيجية السياسية الصامتة، وفهم دورها في حفظ التوازن بين الالتزام الديني وحماية المجتمع، إضافة إلى توضيح مدى تأثير هذه الاستراتيجية على تطوير الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المسلمين.

منهجية البحث

أما منهجية البحث فستعتمد على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال دراسة المصادر الأصلية مثل كتب التراجم، والحديث الشريف، والسير والتواريخ الإسلامية المعتمدة، مع الاستفادة من الدراسات المعاصرة في مجال الفكر السياسي الإسلامي والمقاومة غير المباشرة. كما سيعتمد البحث على المنهج المقارن لدراسة الفروق بين مواقف الأئمة المختلفة وتحديد السمات المشتركة في منهجهم السياسي الصامت. من خلال هذه الدراسة، يمكن الوصول إلى فهم أعمق لدور الأئمة الأطهار كقادة روحيين وسياسيين، وقدرتهم على مقاومة السلطة الجائرة بطرق سلمية وذكية، مع تقديم نموذج تطبيقي يمكن الاستفادة منه في تحليل مواقف القيادات الدينية والسياسية في مواجهة الظلم والطغيان عبر التاريخ. كما تسلط الدراسة الضوء على العلاقة بين الدين والسياسة في السياق الإسلامي، ومدى إمكانية الجمع بين الالتزام بالقيم الدينية وممارسة التأثير السياسي الاجتماعي بطرق غير مباشرة وفعالة.

هيكلية البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفكري للاستراتيجية السياسية الصامتة المطلب الأول: مفهوم السياسة في الفكر الإسلامي المطلب الثاني: مفهوم المقاومة غير المباشرة وأبعادها المطلب الثالث: الشرعية السياسية ورفض السلطة الجائرة في الإسلام **المبحث الثاني: تجليات الاستراتيجية السياسية الصامتة في سيرة الأئمة الأطهار** المطلب الأول: الموقف من السلطة وعدم الاندماج فيها المطلب الثاني: التربية الفكرية وبناء الوعي الجمعي المطلب الثالث: الدور العلمي والدعوي كأداة مقاومة **المبحث الثالث: أدوات المقاومة غير المباشرة لدى الأئمة الأطهار** المطلب الأول: العلم والرواية ونشر المعرفة المطلب الثاني: الخطاب الأخلاقي والرمزي المطلب الثالث: إدارة الأتباع والتنظيم غير العلني **المبحث الرابع: أثر الاستراتيجية السياسية الصامتة في حفظ الرسالة الإسلامية** المطلب الأول: حماية العقيدة من التحريف المطلب الثاني: استمرار خط الإمامة رغم القمع المطلب الثالث: انعكاس المنهج على الفكر السياسي الشيعي لاحقًا **الخاتمة** النتائج التوصيات

يمثل هذا المبحث الأساس النظري الذي يقوم عليه البحث، إذ لا يمكن فهم مواقف الأئمة الأطهار (عليهم السلام) السياسية، ولا تحليل منهجهم في مقاومة السلطة الجائرة، دون ضبط المفاهيم الحاكمة لرؤيتهم للسياسة، والشرعية، والمقاومة. فقراءة التجربة السياسية للأئمة بمعزل عن إطارها القيمي والفكري تؤدي إلى تفسيرات قاصرة، إما تُسقط عنهم البعد السياسي، أو تُحمّل مواقفهم ما لا تحتمله من مفاهيم الصراع السلطوي التقليدي. إن الاستراتيجية السياسية الصامتة ليست حالة طارئة ولا رد فعل آني، بل هي نتاج رؤية متكاملة للإنسان، والمجتمع، والسلطة، والتاريخ، تقوم على الجمع بين الثبات على المبدأ، والمرونة في الوسيلة، وبين رفض الظلم، والحفاظ على كيان الأمة ورسالتها. ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث في توضيح الخلفية الفكرية التي انطلقت منها هذه الاستراتيجية. Mavani, H. (٢٠١٣).

المطلب الأول: مفهوم السياسة في الفكر الإسلامي ورؤية الأئمة الأطهار لها

تعد السياسة في الفكر الإسلامي مفهومًا مركزيًا لا يفصل عن العقيدة والأخلاق، فهي ليست مجالًا منفصلًا تحكمه البراغماتية المطلقة، كما هو الحال في كثير من النظريات السياسية الوضعية، بل هي امتداد للرؤية التوحيدية التي تجعل الله تعالى مصدر القيم والمعايير، وتجعل الإنسان مسؤولًا عن أفعاله أمام ضميره وأمام الله. فالسياسة، في معناها الإسلامي الأصيل، تعني رعاية شؤون الناس بما يحقق العدل ويمنع الظلم، ويحفظ كرامة الإنسان، ويصون حقوقه الأساسية. وقد عبّر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) عن هذا المعنى بوضوح في عهده لملك الأشر، حيث جعل غاية الحكم إقامة العدل وخدمة الرعية، لا الاستعلاء عليهم أو استغلالهم. ويظهر من خلال النصوص الإسلامية أن السلطة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتحقيق مقاصد سامية، وإذا انحرفت عن هذه المقاصد تحولت إلى أداة قمع واستبداد. ولهذا السبب، لا يمنح الإسلام الشرعية لأي سلطة لمجرد استحوادها على القوة أو قدرتها على فرض النظام، بل يشترط أن تكون هذه السلطة ملتزمة بالعدل والحق. ومن هذا المنطلق، كان موقف الأئمة الأطهار (عليهم السلام) من السلطة موقفًا نقديًا واعيًا؛ فهم لم ينظروا إلى السياسة بوصفها صراعًا على الحكم، بل باعتبارها مسؤولية أخلاقية كبرى. ولذلك، فإن امتناعهم عن تولي الحكم في كثير من المراحل لم يكن تخليًا عن الشأن العام، بل كان تعبيرًا عن رفضهم لنظام سياسي قائم على الظلم، أو قائم على شرعية مغتصبة. إن هذه الرؤية الأخلاقية للسياسة تُعدّ مفتاحًا لفهم الاستراتيجية السياسية الصامتة، إذ تجعل الصمت أحيانًا أبلغ من الكلام، والموقف غير المعلن أشد وقعًا من المواجهة العنيفة. Sachedina, A. A. (1998).

المطلب الثاني: مفهوم المقاومة غير المباشرة وأسسها الفكرية والأخلاقية

تُعرف المقاومة غير المباشرة بأنها مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى مواجهة الظلم وتقويض أركانه دون الدخول في صدام مباشر، عندما يكون الصدام المباشر مفسدة أكبر أو يؤدي إلى نتائج عكسية. وهي مقاومة تقوم على الوعي، والصبر، والتخطيط بعيد المدى، ولا تعني بأي حال من الأحوال الرضا بالواقع أو القبول بالاستبداد. في التجربة الإسلامية، تتخذ المقاومة غير المباشرة أشكالًا متعددة، من أبرزها:

• بناء الوعي العقائدي والفكري لدى الأمة.

• ترسيخ القيم الأخلاقية في مواجهة ثقافة الانحراف.

• كشف زيف السلطة دون منحها شرعية المواجهة.

• الحفاظ على خط الرسالة من الانقطاع أو التشويه.

وقد برع الأئمة الأطهار (عليهم السلام) في توظيف هذا النوع من المقاومة، خاصة في العصور التي كانت السلطة فيها شديدة البطش، وتملك من أدوات القمع ما يجعل أي مواجهة عسكرية مغامرة تؤدي إلى القضاء على القيادة الشرعية نفسها. فكان خيارهم هو الاستثمار في الإنسان، وتربية النخبة الواعية، وبناء مدرسة فكرية وأخلاقية قادرة على الاستمرار عبر الزمن. ومن هنا، فإن ما يُسمّى بالصمت السياسي لم يكن صمتًا سلبيًا، بل كان صمتًا احتجاجيًا واعيًا، يحمل في طياته رفضًا صريحًا للظلم، دون أن يتحول إلى فعل انتحاري يدمر مشروع الإمامة. وهذا الصمت، في كثير من الأحيان، كان أبلغ من الخطاب المباشر، لأنه يفضح السلطة من خلال التناقض بين ادعائها الدينية وممارساتها الواقعية. Jafarian, R. (١٩٩١). ولم تكن قضية السلام غائبة عن مشروع حكم الإمام علي (عليه السلام) عليه السلام بل حضرت بوضوح في كلماته وخطبه وسلوكه العملي في إدارة الدولة، لما يمثله السلام من قيمة محورية في الفكر السياسي الإسلامي، ولما له من أثر عميق في استقرار الشعوب وتقدمها. وقد شغل تحقيق السلام حيزًا أساسيًا من اهتمام الإمام، بوصفه هدفًا استراتيجيًا يسعى إلى إنجازه ضمن متطلبات الدولة وأهدافها العليا. فلم يكن الإمام ينظر إلى الحرب إلا باعتبارها وسيلة اضطرارية تُستخدم لتحقيق غاية أسمى، تتمثل في ترسيخ قيم الإنسانية والعدل داخل المجتمع الإسلامي، وصون عزة الأمة وكرامتها. وفي هذا الإطار، اعتمد الإمام علي (ع) لغة الحوار السياسي التي تهيئ مناخًا من الألفة والرحمة، وتسهم في تقليص حدة الخلافات والتوترات. وقد تجلّى ذلك في تعاطيه مع قضية التحكيم بين الدولة الإسلامية ومعاوية، حيث وافق على ميثاق

السلام المتمثل في وثيقة التحكيم، على الرغم من عدم قناعاته الشخصية بها، وإدراكه لما انطوت عليه من خداع ومكر من قبل معاوية. ومع ذلك، واجه الإمام اعتراضات الجبهة الراضية للتحكيم بتأكيده أن التحكيم يمثل وثيقة سياسية صادرة عن القائد الأعلى للدولة، تقتضي الالتزام بعدم القتال وتأجيله إلى إشعار آخر، مستنداً في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾، وقوله سبحانه: ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون﴾. ورفض الإمام الرجوع عن هذا الموقف المبدئي، رغم ما ترتب عليه من انشقاق الخوارج وخروجهم عليه بسبب رفضهم للصلح وسعيهم إلى نقض وثيقة التحكيم وعدم احترامها. ومع ذلك، لم يتراجع الإمام عن التزامه بالقانون والمبادئ التي آمن بها وشكّلت أساس رؤيته السياسية، إذ لم يكن من الممكن لديه مخالفة القيم التي ينطلق منها في إدارة الدولة. كما أن تعقيدات الواقع السياسي والاجتماعي، وتأثيراته في البنية النفسية والاجتماعية للمجتمع، فرضت على الإمام التعامل مع الأحداث بواقعية وحكمة، رغم ما واجهه من تحديات حقيقية في مجتمع كان بعض أفرادها يراهنون على فشل مشروعه وعدم قدرته على استيعابه، رغم ما بذله في سبيله من جهود وتضحيات. ويشير عدد من الباحثين إلى أن رؤية الإمام علي (ع) للسلام يمكن استخلاصها من خلال الوثيقة التي بعثها إلى واليه على مصر مالك الأشتر، والتي تضمنت مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها: Nahj al-Balagha

أولاً: قبول السلام والصلح وعدم رفضهما متى كان فيهما رضا الله سبحانه وتعالى، وهو الشرط الجوهري في هذا السياق. ثانياً: تزداد أهمية السلام والصلح بقدر ما يحققانه من منافع، مثل راحة الجيش والجنود، والطمأنينة النفسية للحاكم، واستقرار الأوضاع الأمنية في الدولة.

ثالثاً: ضرورة توخي الحذر الشديد من العدو بعد إبرام الصلح.

رابعاً: الالتزام بالوفاء بالمعاهدات وبنود واتفاقيات السلام وعدم نقضها.

خامساً: الامتناع عن الغدر والمكر والخداع والخيانة، إذ إن احترام المعاهدات والمواثيق مبدأ إنساني عام لا يقتصر على المسلمين وحدهم.

سادساً: وجوب أن تكون المعاهدات واتفاقيات السلام واضحة وصريحة ودقيقة في ألفاظها وبنودها، بما يمنع تأويلها أو إساءة فهمها.

سابعاً: عدم تفسير بنود المعاهدات وتأويلها بتأويلات خفية تخدم مصالح طرف دون آخر.

ثامناً: عدم فسخ العقود والمعاهدات بغير حق، حتى في أوقات الأزمات التي تمر بها الدولة.

وتتجسد هذه المبادئ بوضوح في وصية الإمام علي (ع) إلى مالك الأشتر، حين قال: «لا تدفعن دعائك إليه عدوك والله فيه رضا، فإن في

الصلح دعة لجنودك، وراحة من همومك، وأمنًا لبلادك، ولكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه، فإن العدو ربما قارب ليتغفل، فخذ بالحزم

واتهم في ذلك حسن الظن...»، وهي كلمات تعكس عمق الرؤية السياسية والأخلاقية للإمام في بناء السلام وحمايته. Allama Tabataba'i,

Shi'a in Islam

المطلب الثالث: الشرعية السياسية في الإسلام وموقف الأئمة من السلطة الجائرة

ترتكز الشرعية السياسية في الإسلام على منظومة متكاملة من القيم والمبادئ، يأتي في مقدمتها العدل، والمساواة، وصيانة الحقوق، واحترام كرامة

الإنسان. وكل سلطة تفقد هذه الأسس، مهما ادّعت من شعارات دينية أو انتسبت ظاهرياً إلى الإسلام، تُعدّ سلطة جائرة فاقدة للشرعية. وقد أكدت

النصوص القرآنية والحديثية على خطورة الظلم، وحرمت الركوع إلى الظالمين أو إعانتهم بأي صورة من الصور. فالظلم، في الرؤية الإسلامية،

ليس مجرد خطأ سياسي، بل هو انحراف أخلاقي يهدد بنية المجتمع ويقوّض أسس العدالة. ومن هذا المنطلق، كان موقف الأئمة الأطهار (عليهم

السلام) موقفاً مبدئياً ثابتاً في رفض الاعتراف بشرعية الأنظمة الجائرة. وقد تجلّى هذا الرفض في صور متعددة، منها الامتناع عن التعاون مع

السلطة، ورفض المناصب الرسمية، وعدم تبرير سياسات الحكّام، مع الاستمرار في توعية الناس بحقيقة الانحراف القائم. ويُلاحظ أن هذا الرفض

لم يكن دائماً صاخباً أو علنياً، بل اتخذ في كثير من الأحيان طابعاً صامتاً، لكنه كان شديد الدلالة، لأنه حافظ على نقاء الموقف الأخلاقي، ومنع

التباس الحق بالباطل، وقطع الطريق أمام توظيف الدين لخدمة الاستبداد. ويتبين من خلال هذا المبحث أن الاستراتيجية السياسية الصامتة للأئمة

الأطهار (عليهم السلام) ليست موقفاً سلبياً أو انعزالياً، بل هي خيار واعي نابع من رؤية عميقة للسياسة والشرعية والمقاومة. فقد تعامل الأئمة مع

الواقع السياسي بميزان دقيق يجمع بين الثبات على المبدأ، والحكمة في الأسلوب، والحفاظ على مشروع الإسلام الأصيل من التحريف أو الاستغلال.

وهذا الفهم التأسيسي يمهد للانتقال إلى دراسة التطبيقات العملية لهذه الاستراتيجية في سيرة الأئمة، وهو ما سيتناول في المباحث اللاحقة.

المبحث الثاني: تطبيقات الاستراتيجية السياسية الصامتة في سيرة الأئمة الأطهار (عليهم السلام)

يمثل هذا المبحث الجانب التطبيقي للبحث، إذ ينتقل من الإطار النظري والمفاهيمي إلى دراسة الممارسة الفعلية للاستراتيجية السياسية الصامتة في سيرة الأئمة الأطهار (عليهم السلام). فهذه الاستراتيجية لم تكن مجرد تنظير أخلاقي أو موقف فكري مجرد، بل تجسدت في سلوك عملي واعٍ، اتخذ أشكالاً متعددة، تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها كل إمام، واختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة ومستوى بطشها وانحرافها. Tabari, M. b. (٢٠٠١). لقد واجه الأئمة واقعاً سياسياً بالغ التعقيد، تميز بسيطرة أنظمة استبدادية اتخذت من الإسلام غطاءً شرعياً، في حين كانت تمارس أبشع صور الظلم والقمع. وفي هذا السياق، لم يكن الخيار الثوري المباشر ممكناً في جميع المراحل، لا لضعف المبدأ، بل لغيباب الشروط الموضوعية التي تضمن نجاحه وعدم تحوُّله إلى مجزرة تُقضي على خط الإمامة نفسه. ومن هنا، برزت الاستراتيجية السياسية الصامتة كخيار واعٍ يوازن بين رفض الظلم، والحفاظ على الكيان الرسالي للأمة.

المطلب الأول: الصمت السياسي بوصفه موقفاً احتجاجياً واعياً

يُخطئ من يفسر صمت بعض الأئمة الأطهار (عليهم السلام) تجاه السلطة الجائرة على أنه خضوع أو مهادنة، إذ إن هذا الصمت لم يكن فراغاً سياسياً، بل كان موقفاً احتجاجياً ذا دلالة عميقة. فالصمت، في هذا السياق، ليس غياب الفعل، وإنما اختيار شكل مختلف من أشكال الفعل السياسي. لقد أدرك الأئمة أن الدخول في مواجهة مباشرة مع أنظمة تمتلك القوة العسكرية والإعلامية والاقتصادية، في ظل ضعف الوعي الشعبي وانقسام الأمة، سيؤدي إلى إراقة الدماء دون تحقيق الهدف المنشود. لذلك، كان الصمت أحياناً وسيلة لفضح زيف السلطة، من خلال الامتناع عن منحها الشرعية المعنوية التي كانت تسعى إليها عبر التقرب من الرموز الدينية. وبعد استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام) في معركة كربلاء المأساوية سنة ٦١هـ، وهي جريمة هزت وجدان الأمة الإسلامية بأسرها، شهد الفكر السياسي الشيعي تحوُّلاً واضحاً في رؤيته ومسارته. فقد أسهمت هذه الحادثة المفصلية في إعادة تقييم أساليب المواجهة مع السلطة، وفي بلورة اتجاهات جديدة أكثر حذرًا وواقعية في العمل السياسي. وفي هذا السياق، أدرك قادة الشيعة ومفكرهم أن من المبررات الأساسية لهذا التوجه أن أهل السنة والجماعة كانوا يشكلون الغالبية الساحقة من الأمة الإسلامية، وهي غالبية ازدادت اتساعاً مع اتساع رقعة الفتوحات في ظل الدولتين الأموية ثم العباسية. وقد أدى ذلك إلى تراجع الوزن العددي والسياسي للشيعة، وتحولهم إلى أقلية تتجه نسبتها إلى الانخفاض، الأمر الذي أخلَّ بميزان القوى وجعله غير موافٍ لهم. ومع ذلك، لم يكن هذا التوجه دعوة إلى انسحاب الشيعة الكامل من الحياة السياسية، بل مثل موقفاً تكتيكياً براغماتياً، هدف إلى ترشيد الفعل السياسي الشيعي، والدفع نحو اعتماد الوسائل السلمية، والاندماج في الجهد الإسلامي العام. كما جاء هذا الموقف استجابة لمقتضيات النهج الواقعي الذي فرضته الظروف السياسية القمعية التي عاشها الشيعة في تلك المرحلة، وسعيًا إلى الحفاظ على الوجود الفكري والعقدي للجماعة في ظل بيئة معادية ومضطربة. ويتجلى هذا الصمت الاحتجاجي في مواقف عديدة، من أبرزها رفض الأئمة المشاركة في مؤسسات الحكم أو تولي المناصب الرسمية، رغم ما كان يُعرض عليهم من امتيازات مادية أو مكانة اجتماعية. فعدم المشاركة بحد ذاته كان رسالة سياسية واضحة مفادها أن هذه السلطة لا تمثل الإسلام الحقيقي، وأن شرعيتها موضع شك، كما أن هذا الصمت لم يكن مطلقاً، بل كان صمتاً انتقائياً، يُكسر عندما تستدعي الضرورة ذلك، سواء عبر موعظة، أو موقف أخلاقي، أو إجابة فقهية تحمل في طياتها نقدًا غير مباشر للنظام القائم. وبهذا، حافظ الأئمة على التوازن بين الحكمة في الأسلوب، والوضوح في الموقف. وقد التزم أئمة الشيعة الإمامية، بعد استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام)، بنهج الانتظار وتجنبوا خوض أي مواجهة مسلحة مباشرة مع الأنظمة الحاكمة. وأظهرت التجارب التاريخية أن كل من خالف هذا النهج، سواء من الشيعة أو من الهاشميين والعلويين، لم ينجح في تحقيق أهدافه، بل انتهت محاولاته بالفشل والمقتل. ويُعد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب من أوائل هؤلاء، بل من أبرزهم؛ إذ قاد ثورة في الكوفة سنة ١٢٢هـ ضد الحكم الأموي في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، غير أن هذه الثورة انتهت بهزيمتها، وقتله، وصلبه، والقضاء على حركته بالكامل. ويُذكر أن زيد بن علي، وهو شقيق الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، الإمام الخامس عند الشيعة الإمامية، كان قد تلقى نصحاً من أخيه بالعدول عن فكرة الثورة، إدراكاً لحتمية فشلها في ظل موازين القوى القائمة آنذاك. ومع ذلك، مضى زيد في خروجه على الدولة الأموية، وكان لموقفه هذا وما ترتب عليه من أحداث دور في نشأة المذهب الزيدي، الذي ما زال ينتشر في اليمن إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: بناء الوعي الاجتماعي كأداة للمقاومة غير المباشرة

يُعدّ بناء الوعي الاجتماعي والفكري من أبرز وأعمق معالم الاستراتيجية السياسية الصامتة التي انتهجها الأئمة الأطهار (عليهم السلام) في مواجهة السلطة الجائرة، إذ أدركوا منذ وقت مبكر أن الاستبداد لا يُمارَس بالقوة العسكرية وحدها، بل يقوم في جوهره على تعطيل الوعي الجمعي، وتزييف الإدراك العام، وتحريف المفاهيم الدينية والأخلاقية بما يخدم مصالح الحاكم ويضفي على ظلمه مسحة من الشرعية الزائفة، ومن هنا، فإن أي مواجهة حقيقية للاستبداد لا يمكن أن تكون فاعلة أو مستدامة ما لم تبدأ من إعادة تشكيل وعي الإنسان، بوصفه الفاعل الأساسي في حركة

التاريخ Ibn Qutaybah, A. b. (١٩٩٠). لقد انطلق الأئمة في مشروعهم الإصلاحى من قناعة راسخة مفادها أن تغيير الواقع السياسى لا يتحقق فقط بإسقاط الحاكم الظالم، بل بتفكيك البنية الفكرية التي تبرر وجوده وتُطيل عمره. فالسلطة الجائرة، في كثير من الأحيان، لا تستمد قوتها من بطشها فحسب، بل من قبول الناس بها، أو استسلامهم لها، أو عزهم عن تصور بديل أخلاقي وعادل. ولذلك، جعل الأئمة من نشر العلم، وتصحيح المفاهيم، وتحرير العقل من الخرافة والتضليل، محوراً أساسياً في مقاومتهم غير المباشرة. وقد تجلّى هذا التوجّه بوضوح في النشاط العلمي الواسع الذي اضطلع به الأئمة، ولا سيما في مرحلتى الإمامين محمد الباقر وجعفر الصادق (عليهما السلام)، حيث شكّلت مدارسهم العلمية فضاءً فكرياً بديلاً عن خطاب السلطة الرسمي. ففي هذه الحلقات، لم يكن التعليم مقتصرًا على الأحكام الفقهية أو المسائل العقديّة المجردة، بل كان يتضمن إعادة تعريف مفاهيم محورية مثل العدل، والظلم، والسلطة، والطاعة، والشرعية، على نحو يُبرز التناقض الصارخ بين القيم الإسلامية الأصيلة وممارسات الحكّام القائمين. إن هذا النشاط العلمي، وإن بدا في ظاهره بعيداً عن السياسة، إلا أنه كان في جوهره فعلاً سياسياً بالغ التأثير، لأنه سحب من السلطة أهم أدواتها: احتكار تفسير الدين وتوظيفه لخدمة الاستبداد. فحين يصبح الدين وعياً أخلاقياً حياً في ضمير الناس، لا خطاباً رسمياً مفرغاً من مضمونه، تفقد السلطة قدرتها على التلاعب بالمقدس لتبرير القمع والظلم. ومن هنا، فإن بناء الوعي لم يكن مجرد وسيلة تعليمية، بل كان أداة مقاومة هادئة، طويلة النفس، تستهدف الجذور العميقة للظلم. إلى جانب ذلك، أولى الأئمة أهمية كبرى للتربية الأخلاقية الفردية، باعتبارها الأساس الذي يُبنى عليه الوعي الاجتماعي العام. فقد ركّزوا على تهذيب النفس، وتعزيز قيم الصدق، والعدل، والمسؤولية، ورفض الظلم، وعدم الركون إلى الظالمين. وهذه القيم لم تُطرح بوصفها فضائل فردية معزولة، بل باعتبارها مواقف أخلاقية لها امتدادات اجتماعية وسياسية. فالفرد الذي يتربى على رفض الظلم في ذاته، يصعب أن يتحول إلى أداة في يد الظالم، حتى وإن عاش في ظل نظام قمعي. Ibn Khaldun, A. R. (٢٠٠٦) كما أن هذا التركيز على بناء الإنسان الواعي مكن المجتمع، على المدى البعيد، من امتلاك مناعة داخلية ضد الاستبداد، حتى في حالات الصمت الظاهري. فالصمت، حين يكون نابغاً من وعي وبصيرة، يختلف جذرياً عن الصمت الناتج عن الخوف أو الجهل. وقد نجح الأئمة، عبر هذا النهج، في صناعة طبقة من الواعين الذين حفظوا القيم الإسلامية الأصيلة، ونقلوها عبر الأجيال، مما أسهم في استمرار خط المقاومة الأخلاقية والفكرية، رغم تقلب الظروف السياسية. وعليه، يمكن القول إن بناء الوعي الاجتماعي، في فكر وممارسة الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، لم يكن خياراً ثانوياً أو بديلاً اضطراريّاً عن المواجهة المباشرة، بل كان استراتيجية مركزية تهدف إلى إحداث تغيير عميق وبنوي في المجتمع، يسبق التغيير السياسى ويؤسس له، ويضمن أن يكون هذا التغيير - متى ما تحقق - تعبيراً عن وعي أخلاقي جامع، لا مجرد ردّ فعل عابر على ظلم آني. التزم الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) بالنهج الذي سار عليه أبأؤه، والقائم على أسس فكرية وعقائدية راسخة، فلم يُقدّم على تغييره أو الانحراف عنه. وقد تجلّى ذلك بوضوح في موقفه من الدعوات إلى المواجهة المسلحة ضد بني أمية. إذ يروي سدير الصيرفي أنه دخل على الإمام (عليه السلام) وعاتبه على القعود عن حمل السيف وعدم القيام بثورة ضد الحكم الأموي، قائلاً له: «والله ما يسعك القعود». فسأله الإمام: «ولمّ يا سدير؟»، فأجابته: لكثرة مواليك وشيعتك وأنصارك. عندها سكت الإمام، وطلب من سدير أن يرافقه إلى ينبع، حيث مرّاً بغلام يرفع عدداً من الجداء، فقال الإمام: «والله يا سدير، لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعني القعود». ويذكر سدير أنه عدّ تلك الجداء فكانت سبعة عشر فقط. وتكشف هذه الرواية بوضوح أن الإمام الصادق (عليه السلام) كان يرى أن الثورة لا تقوم على مجرد الشعارات أو الكثرة الادعائية، بل تحتاج إلى قاعدة صلبة من الأنصار الموثوقين القادرين على تحمّل تبعات المواجهة. وهو المعنى نفسه الذي أكدّه الإمام في جوابه لسفيان الثوري حين سأله عن سبب اعتزاله وابتعاده عن الساحة السياسية، فقال له: «يا سفيان، فسد الزمان وتغيّر الإخوان، فرأيت الانفراد أسكن للفؤاد، وفي هذا السياق، دعا الإمام الصادق (عليه السلام) إلى مقاطعة الظالمين والتمتذع عن مولاتهم، والعمل على ترسيخ مفهوم العدل، والسعي إلى إيقاظ المجتمع من حالة الركود والجمود التي أصابته، من خلال الإصلاح الفكري والأخلاقي، بدل الانجرار إلى مواجهات غير محسوبة العواقب (Hashim & Ja'dan, 2024).

المطلب الثالث: رفض الشرعية دون الانزلاق إلى الفوضى أو العنف

تميّز موقف الأئمة الأطهار (عليهم السلام) من السلطة الجائرة بخصوصية لافتة في تاريخ الفكر السياسى الإسلامى، إذ جمع بين الرفض المبدئي القاطع لأي شرعية تُمنح للحاكم الظالم، وبين التحفّظ الواعي عن الانزلاق إلى مسارات الفوضى أو العنف غير المحسوب. فقد كان موقفهم واضحاً في عدم الاعتراف بشرعية الأنظمة القائمة على الجور والاعتصاب السياسى، لكنهم في الوقت ذاته رفضوا تحويل الأمة إلى وقود لمواجهات دموية غير متكافئة، تفنقروا إلى شروط النجاح، وتُفضى في الغالب إلى مزيد من القتل والدمار دون تحقيق أهداف الإصلاح الحقيقية. لقد أدرك الأئمة، بحكم عمق تجربتهم ومعرفتهم بطبيعة المجتمعات وبآليات اشتغال السلطة، أن الفوضى لا يمكن أن تكون بديلاً عن الاستبداد، وأن إسقاط حاكم

ظالم في غياب وعي جماهيري راسخ وبنية أخلاقية متماسكة قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الطغيان بصور جديدة، وربما أشد قسوة. ومن هنا، انطلق مشروعهم الإصلاحية من رؤية بعيدة المدى ترى أن التغيير السياسي الحقيقي لا يبدأ من قمة السلطة، بل من قاعدة المجتمع، أي من الإنسان ذاته، ومن منظومته القيمية، ومن قدرته على التمييز بين الحق والباطل، والعدل والظلم (Al-Majlisi, M. B. (1983). وفي هذا الإطار، يتضح أن تركيز الأئمة على إصلاح الإنسان قبل إسقاط النظام لم يكن تعبيراً عن ضعف أو تراجع، بل كان خياراً استراتيجياً واعياً، يهدف إلى بناء مجتمع يمتلك قابلية حقيقية للعدل، لا مجرد مجتمع ناقد يستبدل ظالماً بظالم. فالتغيير، في تصورهم، لا يُقاس بسرعة حدوثه، بل بعمقه واستدامته، وبقدرته على منع ارتداد المجتمع إلى أنماط القهر والاستبداد ذاتها التي ثار عليها. ومن هنا يمكن فهم العديد من المواقف السياسية للأئمة التي بدت، في ظاهرها، متحفظة أو غير ثورية بالمعنى التقليدي، لكنها في حقيقتها كانت تحركات محسوبة بدقة، تراعي موازين القوى، وتحمي مشروع الإمامة من الاستئصال الكامل، وتضمن استمراريته التاريخية بوصفه مشروعاً قيمياً ورسالياً يتجاوز حدود اللحظة السياسية الراهنة. فالمقاومة، في منظور الأئمة، ليست فعلاً انفعالياً أو ردّاً آنياً على الظلم، بل هي مسار طويل الأمد، يتطلب صبراً استراتيجياً، وحكمة في اختيار الوسائل، وبصيرة في تقدير العواقب. كما أن هذا النهج مكن الأئمة من فضح السلطة الجائرة أخلاقياً دون منحها شرعية الصراع الذي كانت تسعى إليه لتبرير قمعها، فحين تجرّ السلطة خصومها إلى ساحة العنف غير المتكافئ، فإنها غالباً ما توظف ذلك لتكريس خطابها الأمني وتقديم نفسها بوصفها حامية للنظام والاستقرار. أما الأئمة، فقد أفضلوا هذه الآلية عبر سحب الذرائع، وتعريض النظام لامتحان أخلاقي دائم، يكشف تناقضه بين شعاراته الدينية وممارساته القمعية. ويتضح أن الاستراتيجية السياسية الصامتة للأئمة الأطهار (عليهم السلام) لم تكن انسحاباً من الواقع السياسي، ولا تخلياً عن مسؤولية الإصلاح والتغيير، بل كانت نهجاً واعياً للمقاومة غير المباشرة، يستند إلى فهم عميق لطبيعة السلطة الجائرة، ولمسارات التاريخ، ولحدود الفعل السياسي الممكن. لقد اختار الأئمة طريق بناء الوعي، وترسيخ القيم، وإعادة تعريف الشرعية، وفضح الظلم دون الوقوع في فخ العنف العبيثي، محافظين بذلك على جوهر الرسالة الإسلامية، وممهّدين لتحولات تاريخية بعيدة المدى، ظلت آثارها حاضرة في الوعي الإسلامي عبر العصور.

المبحث الثالث: رفض الشرعية السياسية وتفكيك خطاب السلطة الجائرة

يمثل رفض الشرعية السياسية للسلطة الجائرة محوراً مركزياً في الاستراتيجية السياسية الصامتة للأئمة الأطهار (عليهم السلام)، وهو رفض لم يكن نابغاً من خلاف سياسي عابر أو صراع على الحكم، بل من رؤية مبدئية عميقة لطبيعة السلطة في الإسلام وحدودها الأخلاقية والشرعية. فقد تعامل الأئمة مع الحكم بوصفه مسؤولية أخلاقية كبرى، لا يكتسب مشروعيتها بالقوة أو الغلبة أو الوراثة، وإنما بالالتزام بالعدل الإلهي وصيانة حقوق الإنسان وكرامته (Al-Kulayni, M. b. Y. (1985)). لقد عاصر الأئمة أنظمة حكم استبدادية اتخذت من الإسلام شعاراً، ومن القهر ممارسة، ومن توظيف الدين أداة للهيمنة، وهو ما فرض عليهم صياغة موقف سياسي دقيق يجمع بين الرفض الجذري للشرعية، والحفاظ على كيان الأمة من الانهيار، وحماية مشروع الإمامة من الاستئصال. ومن هنا، جاء هذا الرفض بصيغ متعددة، لم تكن دائماً صاحبة أو مباشرة، لكنها كانت ثابتة ومتواصلة وعميقة الأثر.

المطلب الأول: مفهوم الشرعية في الرؤية الإمامية

تتطلق الرؤية الإمامية للشرعية السياسية من مبدأ جوهرى مفاده أن السلطة ليست امتيازاً شخصياً للحاكم، ولا نتيجة طبيعية للتغلب أو الوراثة أو القهر، وإنما هي أمانة إلهية ومسؤولية أخلاقية كبرى، تُقاس قيمتها بمدى التزامها بالعدل، وصور الحقوق، وتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الإنسان وكرامته. فالحكم، وفق هذا التصور، ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لخدمة الإنسان وإقامة الحق، وأي انحراف بهذه الوظيفة يحول السلطة إلى أداة قمع واستغلال، ويفقدها مشروعيتها مهما امتلكت من مظاهر القوة والهيبة. وبناءً على هذا الأساس، رفض الأئمة الأطهار (عليهم السلام) الاعتراف بشرعية الحكام الجائرين، سواء أكانوا من بني أمية أم من بني العباس، لأن أساس حكمهم قام على الظلم المنهجي، وإقصاء أهل الحق، وتكريس الامتيازات الطبقية، وتوظيف الدين لتثبيت الاستبداد. ولم يكن هذا الرفض موقفاً انفعالياً أو سياسياً عابراً، بل كان موقفاً مبدئياً ثابتاً، يستند إلى رؤية عقدية وأخلاقية واضحة لمفهوم الحكم في الإسلام. (Al-Saduq, M. b. A. (1990)). وقد تجسّد هذا الرفض عملياً في مواقف متعددة، من أبرزها امتناع الأئمة عن المشاركة في مؤسسات السلطة، ورفضهم تولّي المناصب الرسمية، أو تقديم الغطاء الديني للسياسات الجائرة، أو تبرير ممارسات الحكم باسم المصلحة العامة. وكان هذا الامتناع في حد ذاته رسالة سياسية قوية، تؤكد أن الشرعية لا تُكتسب بالمشاركة الشكلية، ولا تُمنح بالصمت القسري، بل تُنتزع من التزام الحاكم بالقيم الإلهية. كما أعاد الأئمة تعريف مفهوم الطاعة، فرفضوا مبدأ الطاعة العمياء للحاكم الظالم، وبيّنوا أن الطاعة في الإسلام ليست مطلقة، بل مشروطة بالعدل والحق. فالطاعة التي تؤدي إلى تثبيت الظلم أو تبرير الفساد لا

قيمة لها شرعاً، بل تتحوّل إلى مشاركة في الإنتم. وقد أسهم هذا الفهم في تحرير الوعي الديني للأمة، وكسر أحد أخطر الأسس التي اعتمدت عليها السلطة الجائرة في تثبيت حكمها، وهو مبدأ "الطاعة المطلقة" باسم حفظ النظام ومنع الفتنة.

المطلب الثاني: تفكيك الخطاب الديني المؤدلج للسلطة

لم تعتمد الأنظمة الجائرة في تثبيت سلطتها على القوة العسكرية وحدها، بل لجأت إلى بناء خطاب ديني مؤدلج، يهدف إلى شرعنة الاستبداد وإضفاء طابع قدسي على ممارسات القهر والظلم. وقد تمثّل هذا الخطاب في فتاوى تبرّر ظلم الحاكم، وأحاديث موضوعة تُكرّس الخضوع، وفقه سلطاني يُقدّم الاستقرار الشكلي على العدل الحقيقي، ويُصوّر المعارضة بوصفها خروجاً على الدين لا دفاعاً عنه. أمام هذا الواقع، أدرك الأئمة الأطهار (عليهم السلام) أن المواجهة السياسية الحقيقية لا تقتصر على إدانة الممارسات الظالمة، بل تتطلب تفكيك البنية الفكرية التي تستند إليها السلطة في تبرير ظلمها. فعملوا على فضح التناقض الجوهرية بين الإسلام الأصلي الذي جاء لتحرير الإنسان من العبودية، وبين الإسلام الرسمي الذي حوّله السلطة إلى أداة للهيمنة والسيطرة. وقد تجلّى هذا التفكيك في نشر العلم الصحيح، وتصحيح المفاهيم العقدية والفقهيّة التي تعرّضت للتحريف، وإحياء القيم القرآنية المرتبطة بالعدل، والكرامة الإنسانية، ورفض الظلم، ومحاسبة الحاكم. ولم يكن هذا الجهد العلمي محايداً أو منعزلاً عن الواقع السياسي، بل كان في جوهره فعلاً سياسياً عميقاً، لأنه نزع عن السلطة احتكارها لتفسير الدين، وفتح المجال أمام الأمة لامتلاك وعي نقدي مستقل (Al-Tusi, M. b. H. 1987) وهكذا، تحوّلت مجالس الأئمة وحلقاتهم العلمية إلى ساحات مقاومة فكرية هادئة، لكنها شديدة التأثير، إذ أسهمت في إعادة تشكيل الوعي الجمعي، وكشفت زيف الخطاب السلطوي، وأرست أسساً معرفية وأخلاقية حالت دون اندماج الأمة الكامل في مشروع الاستبداد، حتى وإن خضعت له ظاهرياً.

المطلب الثالث: الصمت السياسي بوصفه احتجاجاً أخلاقياً واعياً

يُعدّ الصمت السياسي الذي انتهجه الأئمة الأطهار (عليهم السلام) في بعض المراحل من أكثر مظاهر استراتيجيتهم السياسية إثارة للجدل وسوء الفهم. فقد اعتبره البعض موقفاً سلبياً أو تراجعاً عن مسؤولية المواجهة، في حين أنه كان، في حقيقته، خياراً استراتيجياً واعياً، فرضته طبيعة المرحلة التاريخية، واختلال موازين القوة، وشدة القمع الذي مارسه السلطة الجائرة. لقد أدرك الأئمة أن الكلام في ظل القمع الشامل قد يتحوّل إلى أداة بيد السلطة، تُوظفه لتبرير مزيد من العنف، وأن المواجهة العلنية غير المتكافئة قد تؤدي إلى إبادة ما تبقى من صوت الحق، وقطع استمرارية مشروع الإمامة. ومن هنا، جاء الصمت لا بوصفه انسحاباً من الواقع، بل بوصفه موقفاً احتجاجياً أخلاقياً، يعبر عن الرفض دون أن يمنح السلطة شرعية الصدام. كما حافظ هذا الصمت على نقاء موقف الأئمة، ومنع خلطهم بصراعات السلطة الداخلية، وأبقى مشروعهم الإصلاحية بعيداً عن التوظيف السياسي والانتهازي. فكان صمتهم صمتاً ناطقاً، يحمل دلالات الرفض، ويبرّك الوعي، ويبقي جذوة الاعتراض مشتعلة في الضمير الجمعي للأمة، دون أن تنطفئ تحت وطأة القمع أو الإحباط. وبهذا المعنى، يمكن القول إن الصمت السياسي لدى الأئمة لم يكن غياباً للفعل، بل كان فعلاً من نوع آخر، يعتمد على الزمن، وبناء الإنسان، وحفظ القيم، وانتظار اللحظة التاريخية التي يكون فيها التغيير ممكناً ومستداماً، لا انفجاراً عابراً ينتهي بإعادة إنتاج الاستبداد بأشكال جديدة (Al-Tusi, M. b. H. 1985). يُظهر هذا المبحث بوضوح أن رفض الأئمة الأطهار (عليهم السلام) للسلطة الجائرة لم يكن موقفاً ظرفياً أو ردّ فعل آني، بل كان جزءاً من استراتيجية سياسية متكاملة، تقوم على نزع الشرعية الأخلاقية والدينية عن الحكم الظالم، وتفكيك خطابه المؤدلج، وإعادة بناء وعي الأمة على أسس العدل والحق. لقد قدّم الأئمة نموذجاً فريداً في المقاومة السياسية، نموذجاً لا يراهن على السلاح وحده، بل على الوعي، ولا يسعى إلى إسقاط السلطة بأي ثمن، بل إلى إصلاح الإنسان بوصفه أساس أي تغيير حقيقي.

الخلاصة

تُظهر الدراسة أن الاستراتيجية السياسية الصامته للأئمة الأطهار (عليهم السلام) تمثل نموذجاً فريداً للمقاومة غير المباشرة ضد السلطة الجائرة، تجمع بين الحكمة والصبر والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد. فقد أدرك الأئمة أن مواجهة الاستبداد المباشر بالقوة غالباً ما تؤدي إلى دمار شامل وفشل المشروع الإصلاحية، لذلك اختاروا نهجاً يوازن بين رفض الظلم والحفاظ على استمرارية الرسالة الدينية والاجتماعية. لقد أبان البحث أن الأئمة لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام السلطة الظالمة، بل استخدموا أدوات بناء الوعي الاجتماعي والفكري، وتفكيك الخطاب الديني المؤدلج، وتعزيز التربية الأخلاقية والقيمية للأمة. من خلال التعليم، والمجالس العلمية، والممارسة الأخلاقية الفردية، استطاعوا ترسيخ قاعدة معرفية وأخلاقية تضمن مقاومة الأفراد والمجتمع للظلم، حتى وإن بدا صمتهم السياسي على السطح. كما تبين أن مفهوم الشرعية عند الأئمة مرتبط بالعدالة والقيم الإلهية، وليس مجرد امتياز للسلطة. ومن هذا المنطلق، فقد رفضوا الاعتراف بشرعية الحكام الجائرين، وحرروا الأمة من الطاعة العمياء، مؤكدين أن المقاومة الفكرية والأخلاقية هي مقدمة لأي تحوّل سياسي حقيقي ومستدام.

في الختام، يوضح البحث أن الاستراتيجية الصامتة للأئمة الأطهار كانت ناجعة ومؤثرة على المدى الطويل، لأنها جمعت بين الرفض الأخلاقي للظلم، وبناء الوعي الجماعي، وضمان استمرارية المشروع الديني والاجتماعي. إنها رسالة قيمة للعالم المعاصر، تؤكد أن مقاومة الظلم لا تقتصر على مواجهة المسلحة، بل تشمل الحكمة، والصبر، والتعليم، والتربية، والفعل الأخلاقي المستمر.

النتائج

١. فاعلية المقاومة غير المباشرة: أظهرت الدراسة أن المقاومة الفكرية والأخلاقية للأئمة كانت أكثر استدامة وأقل ضرراً من مواجهة المسلحة المباشرة، حيث حافظت على استمرارية الرسالة الدينية والسياسية للأمة.
٢. أهمية الوعي الاجتماعي: بناء الوعي والمعرفة لدى المجتمع كان حجر الأساس في تفويض سلطة الحكام الظالمين، إذ أدى إلى رفض الطاعة العمياء وتعزيز القدرة على التمييز بين الحق والباطل.
٣. تأكيد الشرعية الأخلاقية: ثبت أن الشرعية الحقيقية في الرؤية الإمامية لا تُستمد من القوة أو المناصب، بل من الالتزام بالعدالة والقيم الإلهية، ما جعل رفض الحكام الظالمين موقفاً مبدئياً واضحاً.
٤. الصمت السياسي كاستراتيجية: اكتسب الصمت السياسي لدى الأئمة معنى إيجابياً، كأداة احتجاج أخلاقي وحماية للرسالة، وليس انسحاباً أو تراجعاً عن المسؤولية.
٥. تأثير التعليم والدعوة: حلقات التعليم والمجالس العلمية لم تكن مجرد أنشطة دينية، بل أدوات استراتيجية لبناء مجتمع مقاوم للظلم، وتفكيك الخطاب الديني المؤدلج الذي يبرر الاستبداد.

التوصيات

١. تعزيز الوعي والفكر: يجب على المجتمعات المعاصرة تعزيز التعليم والقيم الأخلاقية، باعتبارها سلاحاً فعالاً لمواجهة أشكال الظلم الاجتماعي والسياسي.
٢. تبني أساليب المقاومة السلمية: على الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين تبني استراتيجيات مشابهة للمقاومة غير المباشرة، من خلال التربية، والإعلام، والبحث العلمي، بدل الاعتماد على العنف.
٣. إعادة النظر في مفهوم الشرعية: ينبغي التركيز على أن الشرعية الحقيقية لأي سلطة تُقاس بعدالتها والتزامها بالقيم الإنسانية، لا بالقوة أو المنصب، لتجنب استغلال الدين لتبرير الظلم.
٤. تسليط الضوء على التاريخ الإمامي: إدراج دراسة سيرة الأئمة الأطهار وأساليبهم في المناهج التعليمية والبحثية، للاستفادة من نموذجهم في بناء مجتمعات قادرة على مواجهة الظلم بشكل حضاري.
٥. نشر الثقافة النقدية: تعزيز التفكير النقدي لدى الأفراد وتمكينهم من تحليل الخطاب الديني والسياسي، لزيادة مقاومتهم للخطاب المؤدلج الذي يبرر الاستبداد أو القهر.

References

- Mavani, H. (2013). Religious Authority and Political Thought in Twelver Shi'ism: From 'Alī to Post-Khomeini. Routledge. <https://www.routledge.com/Religious-Authority-and-Political-Thought-in-Twelver-Shiism-From-Ali-to-Post-Khomeini/Mavani/p/book/9781138933736>
- Sachedina, A. A. (1998). The Just Ruler in Shi'ite Islam: The Comprehensive Authority of the Jurist in Imamite Jurisprudence. Oxford University Press. <https://academic.oup.com/book/50251/chapter/422699290>
- Jafarian, R. (1991). The Intellectual and Political Life of Shia Imams. Islamic Development Organization.
- Tabari, M. b. J. (2001). The History of Prophets and Kings (Tārīkh al-Rusul wa al-Mulūk). Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
- Ibn Qutaybah, A. b. (1990). Imamate and Politics (Al-Imama wa al-Siyasa). Damascus: Dar al-Adwa.
- Ibn Khaldun, A. R. (2006). The Muqaddimah: An Introduction to History. Beirut: Dar al-Fikr.
- Al-Majlisi, M. B. (1983). Bihar al-Anwar. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
- Al-Kulayni, M. b. Y. (1985). Al-Kafi: Principles of Fiqh and Hadith. Beirut: Al-Wafa Institute.
- Al-Sadūq, M. b. A. (1990). Man La Yahduruhu al-Faqih. Beirut: Dar al-Kutub al-Islamiyya.
- Al-Tusi, M. b. H. (1987). Tahdhib al-Ahkam. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya.
- Al-Tusi, M. b. H. (1985). Al-Istibsar fi Ahkam al-Fiqh. Beirut: Dar al-Fikr.

- Ibn Shahr Ashub, M. b. A. (1956–1957). *Manaqib Ahl al-Bayt* (4 vols.). Tehran / Medina: Al-Haydari Library. https://en.wikipedia.org/wiki/Manaqib_Ale_Abi_Talib
- Al-Sadr, M. B. (1982). *Al-Faqih, Islam, and Politics: A Study in Wilayat al-Faqih*. Tehran: Dar al-Irfan.
- Dakake, M. M. (2007). *The Charismatic Community: Shi'ite Identity in Early Islam*. Albany: State University of New York Press.
- Hashim, R. R., & Ja'dan, T. M. (2024, January 6). *The political and intellectual response to the Imams of Ahl al-Bayt (peace be upon them) (41–132 AH / 661–749 AD)*. **Journal of Wasit for Human Sciences**, 20(1). <https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss56.502>